

اقتصادات الشرق الأوسط تبدأ بالتعافي بعد الانطلاقة البطيئة لهذا العام

الكويت وقطر تتمتعان بأدنى سعر للنفط عند نقطة التعادل بقيمة 48.1 و47.1 دولار

زيادة إنتاج الخام ستدعم النمو وتعزيز الأرصدة المالية لاقتمادات الخليج

البحرين والعودية تواجهان الضغوطات الأكبر مع أسعارهما الأعلى للنفط

مما يضاعف بشكل أساسي من القدرة الحالية. وربما أصبح الاقتصاد البحريني أقل اعتماداً على النفط. إلا أن عائدات القطاع لا تزال المحرك الرئيسي لمسار الإنفاق الحكومي. ومع أن السعر العالمي الحالي للنفط الخام لا يزال أقل بكثير من السعر التقديري للبحرين عند نقطة التعادل بقيمة 113 دولار أميركي، يتوقع التقرير أن يدعم ذلك وتيرة التسارع في الإنفاق هذا العام بنسبة 3.1%، مرتفعاً عن المعدل التقديري بنسبة 1.4% في 2017، وستسمح الإيرادات العالية بتقليص عجز الموازنة إلى 7.5% من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بنسبة 10% تقريباً في 2017.

وتقول مايا سينوسي، المستشار الاقتصادي لمعهد المحاسبين القانونيين ICAEW، والخبير الاقتصادي الأول للبحرين في مؤسسة "أكسفورد إيكونوميكس": "يجب أن تكون هناك أولوية لإجراء التعديلات المالية اللازمة. فمن المتوقع أن يستمر الدين العام في الارتفاع إلى مستويات جديدة مقلقة على المدى المتوسط. وهذا يسلط الضوء على الحاجة الملحة لوضع استراتيجية شاملة لضمان الاستدامة المالية، وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي." إن تطبيق ضريبة المضافة المخطط لها قبل نهاية العام ستساعد على تنوع مصادر الدخل، إلى جانب الضرائب غير المباشرة المعلقة في نهاية 2017، لكن انتعاش الإنفاق العام هو أكبر تحدٍ يقف أمام حكومة البحرين.

ومن المتوقع أيضاً أن تسهم مقاييس تعزيز الإيرادات في ارتفاع تكاليف المعيشة، ونتوقع للتضخم أن يتسارع إلى 2.7% هذا العام، مرتفعاً من 1.4% في 2017، مما سيؤثر على الإنفاق الأسري. وبالإضافة إلى نقاط الضعف الاقتصادية، يمكن أن تطفو على السطح القضايا السياسية العالقة، وتأثر على ثقة الشركات والمستهلكين، وتزيد من أضعاف مكانة البحرين كمرکز مهم للتطوير والأعمال التجارية، والخدمات اللوجستية والسياحة، مما يضر بالاقتصاد غير النفطي.



مصفاة نفط

على القطاع غير النفطي، والذي بلغ متوسطه أكثر من 4.3% سنوياً في الفترة من 2014 إلى 2017، مما ساهم في وقاية الاقتصاد من صدمة النفط. وعلى هذه الخلفية، انتعش النمو العام بنسبة 3.8% في 2017 بدعم من سوق المشاريع المزدهرة. وفي حين أن هذا الاتجاه لا يزال مستمراً في 2018، تبقى وتيرة الاستمرار معتدلة، مما سيؤدي إلى تباطؤ النمو الرئيسي إلى 2.6%، وارتفع فيما بعد إلى 2.8% في 2019 و2020.

وفي غضون ذلك، استمرت مساهمة القطاع النفطي في التراجع، وسيظل عائقاً أمام النمو هذا العام، بغض النظر عن التحولات التي تشهد أسعار النفط. وقد انخفض إنتاج النفط بنحو 1% في 2017، ونتوقع انكماشاً إضافياً بنسبة 4.5% هذا العام. ومع ذلك، لا بد لإنتاج النفط أن يرتفع بنسبة 1% سنوياً في 2018-2020، مع تحسن الأفق على المدى المتوسط والطويل لقطاع النفط نظراً لاعتكاف البحرين مؤخراً لأكثر حقول نفط لها منذ العام 1932. ومن المتوقع أن يعمل الحقل الجديد في غضون خمس سنوات، وبقدرة تبلغ 200 ألف برميل في اليوم.

وتنفيذ الإصلاحات المالية والاجتماعية اللازمة من أجل دعم هذه الجهود. كما أن إدراج المملكة العربية السعودية مؤخراً ضمن مؤشر MSCI للأسواق الناشئة قد لاقى استحساناً كبيراً، إذ من شأنه أن يساعد بكل تأكيد على جذب الاستثمارات الأجنبية، والتي ستدعم بدورها مساهمة القطاع الخاص في تعزيز الحركة الإبتنائية وخلق فرص العمل.

ينبغي للبحرين أن تحسّن من وضعها المالي لا تزال التوقعات بالنسبة إلى اقتصاد البحرين تعاني من الانتكاش المستمر للقطاع النفطي، وانعدام الحيز السياسي بسبب العجز الكبير في الميزانية، والاستويات المرتفعة والمتردية للدين العام، وتشنأ المخاطر المالية إلى حد كبير من الاعتماد على الإنفاق المدعوم بالديون، والقطاع العام المتضخم، في حين كان تنفيذ الإصلاحات غير مواكبات لما كان عليه في الدول الأخرى، مما قلل من الميزة التنافسية المكتسبة من التوسع الاقتصادي في مراحل مبكرة.

وعلى الخفوض من دول مجلس التعاون الخليجية الأخرى، يعتمد النشاط في البحرين في المقام الأول

الربع الأول من 2018، في حين نما القطاع غير النفطي بنسبة 1.6% خلال الفترة نفسها، وبشكل عام، من المتوقع أن يتسارع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للسعودية بنسبة 2.1% في 2018. وعلى الصعيد الاجتماعي، وللمرة الأولى في تاريخ المملكة، مُنحت المرأة حق قيادة السيارة، وفتحت دور السينما أبوابها للمرة الأولى منذ أكثر من ثلاثة عقود في شهر أبريل، وتُبين هذه الأحداث مدى التقدم المطرد للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في المملكة.

ولكن على الرغم من التوقعات الاقتصادية الواعدة، يقول التقرير إنه لا تزال هناك تحديات معينة تواجه الاقتصاد السعودي، أبرزها المعدل العالي للبطالة المحلية، والحاجة إلى جذب مستويات مازية من الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم رؤية 2030، وتوسيع دور القطاع الخاص.

ويقول مايكل آر ستروينغ، المحاسب القانوني المعتمد والمدير الإقليمي لمعهد المحاسبين القانونيين ICAEW، "تضي المملكة العربية السعودية على المسار الصحيح نحو تنوع اقتصادها،

من ليبيا وفنزويلا وإيران، إلى تحسين التوقعات الاقتصادية للمملكة، لا سيما مع مكانتها كمنتج رئيسي للنفط مع قدرة إنتاجية احتياطية كبيرة. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط إنتاج النفط في السعودية حوالي 10.10 مليون برميل يوميا هذا العام، وهو ما يمثل زيادة قدرها 1.4% على أساس سنوي، مقارنة بمعدل 9.96 مليون برميل يوميا العام الماضي.

وسوف يدفع القطاع غير النفطي أيضاً عجلة النمو، بدعم من مختلف المبادرات للحاومة المحفزة، والوضع المالي المتوسّي، ومن المتوقع أن تلعب حوافز القطاع الخاص بقيمة 19.2 مليار دولار أميركي دوراً رئيسياً في تعزيز النمو للقطاع غير النفطي، وتحسين الأعمال من المشهد المتغير للاقتصاد الكلي.

وتظهر الأرقام الأولية من الهيئات السعودية المختصة أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نما بنسبة 1.2% على أساس سنوي في الربع الأول من 2018، وهو ما يُقارن بشكل إيجابي مع الربع الأول من 2017، عندما انكماش الاقتصاد بنسبة 0.8%. ونما القطاع النفطي بنسبة 0.6% على أساس سنوي في

الاقتصادي لمعهد المحاسبين القانونيين ICAEW، والخبير الاقتصادي الأول للشرق الأوسط في مؤسسة "أكسفورد إيكونوميكس": "على الرغم من أن ارتفاع أسعار النفط يعد بدعم عجلة النمو في المنطقة، فإن زيادة أسعار الفائدة والأوضاع المالية المتشددة قد يؤدي إلى تضييق الزخم في القطاع الخاص غير النفطي. علاوة على ذلك، فإن أي تصعيد للحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي قد يؤثر على الآفاق الاقتصادية للمنطقة من خلال الطلب الخارجي الضعيف وأسعار النفط المنخفضة."

وهناك حاجة لتفخيذ الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية بصورة مستمرة لتحسين بيئة الأعمال، وإزالة العوائق التي تحول دون خلق فرص العمل، والحد من أثر الحكومة على الاقتصاد. وزيادة إنتاج النفط الخام وارتفاع الأسعار سيعززان من اقتصاد السعودية لا تزال التوقعات بالنسبة إلى الاقتصاد السعودي مرتبطة بقوة بالتطورات في أسواق النفط الدولية. وقد أدى ارتفاع أسعار النفط هذا العام، وإمكانية حدوث انقطاع في الإمدادات

يرى معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز ICAEW في أحدث تقاريره للرؤى الاقتصادية، أن ظروف الاقتصاد الكلي تبدو واعدة أكثر بالنسبة إلى بلدان الشرق الأوسط، خاصة بعد البداية البطيئة نسبياً للعام 2018، وإجمالاً، من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي للشرق الأوسط من 0.9% في 2017 إلى 2.4% في 2018، وبالرغم من ذلك، تقول المؤسسة المتخصصة في المحاسبة والتمويل إن المخاطر السلبية ما زالت تؤثر على تلك التوقعات الإيجابية.

ويوضح تقرير رؤى اقتصادية الشرق الأوسط للربع الثالث 2018، الذي تم إعداده من قبل "أكسفورد إيكونوميكس" - شريك معهد المحاسبين القانونيين ICAEW والمتخصص في التوقعات الاقتصادية، أن زيادة إنتاج النفط الخام وتعافي أسعار النفط سوف يدعم النمو في قطاع النفط عموماً، وتعزيز الأرصدة المالية والخارجية لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. ويُتوقع لمتوسط السعر العالمي للنفط الخام أن يبلغ 78 دولار أميركي للبرميل في النصف الثاني من 2018، وأن يبلغ متوسط سعر البرميل للسنة 74.5 دولار أميركي.

ووفقاً للتقرير، وفي ضوء الأرقام الأخيرة لصندوق النقد الدولي، تواجه البحرين والسعودية الضغوطات الأكبر مع أسعارهما الأعلى للنفط عند نقطة التعادل هذه السنة بقيمة 113 و 87.9 دولار أميركي للبرميل على التوالي، تليهما سلطنة عُمان والإمارات بسعر 77.1 و 71.5 دولار أميركي للبرميل على التوالي. وتتمتع الكويت وقطر بأدنى سعر للنفط عند نقطة التعادل بقيمة 48.1 و 47.1 دولار أميركي على

التوالي. وبدأ القطاع الخاص غير النفطي أيضاً في إظهار بعض علامات التعافي، فقد وصلت مؤشرات أداء الشركات في السعودية والإمارات، أكبر اقتصادات المنطقة، إلى أعلى مستوياتها هذا العام في شهر يونيو، مما يعكس تزايد الزخم والنشاط في القطاع. ويقول محمد باردستاني، المستشار



جانب من تكريم زين على مشاركتها في المنتدى

الشركة بحثت دور التحول الرقمي في تحسين تجربة العملاء

« زين » تشارك في ملتقى الثقافة الرقمية الثاني

على معرفة احتياجات العميل وتفهم مطالبه وتوقعاته مع تقديم الخدمات المصممة خصيصاً له في الوقت نفسه، وهذا يأتي مع الرصد الصحيح والدق يقلاً لاحتياجاته واختياراته لخدمته بشكل أفضل وأسرع في المستقبل. وهذا بدوره سيقدّم مفهومًا ثورياً في مجال تجربة العميل، حيث سيفتح آفاقاً جديدة أمام الأدوات التي تُقدّم فيها الشركات خدماتها للعملاء". وأشار الكندري إلى أن حلول الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وتطبيقها لتحسين تجربة العميل تعتبر على رأس أولويات زين في الوقت الحاضر، حيث تمر الشركة في مرحلة التحضير للعديد من الخدمات والحلول الذكية التي ستقوم بطرحها قريباً لمجاراة المتغيرات السريعة التي تطرأ على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حول العالم، والتي تأمل أن تضع السوق الكويتية في مقدمة الدول التي توأكب طرقات التحول الرقمي.

وقال الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية في زين الكويت مشعل الكندري خلال مشاركته في الجلسة النقاشية "توظيف حلول التحول الرقمي الحديثة وعلى وجه الخصوص حلول الذكاء الاصطناعي بانت ضرورية للمضي قدماً في تطوير قطاع تجربة العميل وتجاوز التحديات التي تواجهه، وهذا لا يقتصر على صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فحسب بل يمتد لجميع الصناعات الأخرى أيضاً". وأوضح الكندري "إن أبرز ما تُضيفه حلول الذكاء الاصطناعي إلى قطاع تجربة العميل هو عامل السرعة، والذي قد تتفوق فيه الآلة على العنصر البشري، فكلمًا نستجيباً لاحتياجات العميل في وقت أقل ومن غير التضيحية بالجودة المقدمة. كُلمًا ازادات معدلات رضا العملاء وبالتالي تحسن تجربة العميل بشكل عام".

شاركت زين الشركة الرائدة في تقديم خدمات الاتصالات المتنقلة في الكويت في جلسة نقاشية على هامش ملتقى الثقافة الرقمية الثاني وقصص النجاح المحلية، والذي نظّمته شركة "همة تك" بالتعاون مع شركة "جارتنر" العالمية في عُرة تجارة وصناعة الكويت. وتحدثت الشركة في بيان صحفي أنها شاركت في الدورة الثانية لهذا الحدث ممثلةً بالرئيس التنفيذي للشؤون التجارية مشعل الكندري، حيث شهدت الجلسة الحوارية حضور مجموعة من المسؤولين التنفيذيين من الشركات المحلية التي مُلّت مختلف القطاعات، بالإضافة إلى تواجد مديري إدارات الأبحاث في شركة "جارتنر" العالمية جيم ديسل وأدرينان لبي، واللذان شاركا في الجلسة النقاشية التي جاءت تحت عنوان "دور الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في تطوير قطاع تجربة العميل".

طيران الجزيرة يطلق أسعاراً مخفضة على 300 ألف مقعداً خلال شهر سبتمبر



أحدى طائرات الجزيرة

إلى الكويت، بلغ متوسط وقت الانتظار عند بوواب الهجرة 7 دقائق في أغسطس، بينما تم تسليم أول حقيبة بمعدل 13 دقيقة. وكان شهر أغسطس شهراً قياسياً لطيران الجزيرة حيث بلغ عدد المسافرين عبر مينائها الخاص 215943 مسافراً، ومع توقعات بان تكون حركة السفر خفيفة نسبياً خلال شهري سبتمبر وأكتوبر، من الأرجح أن تكون أوقات انتام الإجراءات اللازمة أسرع بالنسبة للمسافرين، في حين تواصل الشركة العمل على تحسين عملية السفر للمسافرين وتخفيف الزحام عند البوابات.

أطلق طيران الجزيرة، حملة الأسعار المخفضة على أكثر من 300 ألف مقعداً حصرياً خلال شهر سبتمبر الجاري، حيث تبدأ الأسعار من 21 دينار كويتي فقط ومتوفرة على جميع الوجهات التي تخدمها الشركة في الشرق الأوسط والهند وأوروبا. وقال الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة، وهيث رماشاندان: "يعود طيران الجزيرة هذا الشهر بأكثر عروضه لينة للمسافرين فرصة الاستمتاع بعطلة نهاية الأسبوع أو إقامة طويلة في وجهتهم المفضلة ضمن نطاق شبكة الوجهات التي نخدمها، إذ تؤكد هذه الحملة الجديدة التزامنا المستمر بجعل السفر في متناول جميع المسافرين في الكويت".

وتتوفر عروض هذه الحملة عبر موقع الشركة على jazzeraairways.com تطبيقها للهواتف الذكية أو لدى وكلاء السفر، إذ تتيح للعملاء السفر في أي وقت لغاية العاشر من ديسمبر. وتبدأ الأسعار من 21 دينار كويتي للوجهة الواحدة إلى سوهاج و 22 دينار كويتي إلى الإسكندرية و 26 دينار كويتي إلى البحرين و 30 دينار كويتي إلى دبي، في حين أن أسعار الوجهة الواحدة من

شركة نور للاستثمار المالي (ش.م.ك) عامة

إعلان عن فتح باب

الترشح لعضوية مجلس الإدارة (عضو مستقل)

تعلن شركة نور للاستثمار المالي عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة "عضو مستقل" لدورة (2018 - 2020) وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان ولعدة أسبوعين تنتهي بنهاية يوم الخميس الموافق 4 أكتوبر 2018م.

فعلى السادة الراغبين في الترشح لعضوية مجلس الإدارة الذين تتوفر فيهم شروط الترشح كعضو مستقل وفق الضوابط المنصوص عليها بأحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 ووفقاً لقواعد الكفاءة والنزاهة الواردة في الكتاب الخامس وقواعد الحوكمة الواردة في الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية للقانون وتعدلاتها والتيقرارات والتعليمات الصادرة عن هيئة أسواق المال بهذا الشأن، مراجعة الشركة على العنوان أدناه، خلال أوقات العمل الرسمية من الساعة 9:00 صباحاً وحتى الساعة 1:30 بعد الظهر من الأحد إلى الخميس يعقر الشركة المذكور أدناه وذلك لتعبئة النماذج اللازمة وتقديم المستندات المطلوبة، حيث تخضع طلبات الترشح للموافقة المسبقة من هيئة أسواق المال.

مجلس الإدارة

عنوان الشركة، الشويخ - تقاطع شارع الجهراء وطريق المطار - مبنى شركة نور
البريد الإلكتروني: enad@noorinvestment.com
رقم الهاتف، 1818080 رقم مباشر، 24645730

«كريم» تطلق أسطول مركبات جديد في الكويت

جديد من المركبات في الكويت. سيوفر نوع من مركبات الأعمال لعملائنا تجربة فريدة من نوعها مصممة لجلب الجودة والرفاهية والراحة لهم". وأضاف: "تعد مركبات الأعمال جزءاً من التزامنا المستمر بتقديم خدمات مبتكرة تساعد بشكل إيجابي على التأخير على الحياة اليومية لسكان الكويت، ونحن نتطلع إلى رؤية التأثير الإيجابي على حياة مستخدميها". والجدير بالذكر أنه أعيد إطلاق خدمات شركة كريم في الكويت من خلال خدمة مركبات الآجرة في شهر مايو لعام 2017 ودانما ما تبحت عن طرق لتلبية الطلب المتزايد وسد الفجرات الحالية في المنطقة.

في إطار سعيها إلى تنوع مجموعة منتجاتها، وتوفير تجربة مثالية لعملائها، أعلنت شركة كريم، منصة حجز المشاوير الرائدة في المنطقة، عن إطلاق أسطول مركبات الأعمال في الكويت اليوم. وتضم مركبات الأعمال مجموعة ذات مساحات داخلية واسعة ومریحة، وتشمل مركبات سيدان جديدة مثل شفروليه إمبالا ودودج تشارجر. وتتميز جميع المركبات بشاشات هواتف آيبل واندرويد وزجاجات المياه، علاوة على ذلك، يتم قيادة جميع مركبات الأعمال من قبل كباتن مدربين ومدققين يخضعون لبرنامج تدريبي مكثف لمدة 30 يوماً.

ويمكن للعملاء حجز مركبات كريم الجديدة باستخدام تطبيق كريم، وستتيح الخدمة للعملاء الحاليين والجدد تجربة مرحة ورائعة بأفضل الأسعار. وقال خالد نسيبة، المدير العام لشركة كريم في الخليج: "إن مهمتنا هي تبسيط وتحسين حياة الناس في المنطقة ولهذا السبب نحن فخورون للغاية بإطلاق نوع